

استقلالية المفوضية:

اتفق المشاركون على أن تتوفر للمفوضية مقومات الاستقلال اللازمة لأداء عملها، وفي هذا السياق توصي اللجنة بما يلي:

- ١- يجب أن تتمتع المفوضية بالاستقلال الفني والمالي والإداري.
- ٢- يجب تحديد العلاقة بين المفوضية ومجلس النواب، ويقترح أن يكون شأنها شأن علاقة مجلس النواب مع كل الهيئات المستقلة. (لاسيما الجهاز المركزي للمحاسبات)، مع عدم قابلية رئيس المفوضية للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون.
- ٣- ترفع المفوضية تقاريرها لكل من: السيد رئيس الجمهورية - رئيس مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء.
- ٤- يشترط في جميع أعضاء المفوضية ورئيسها ألا يكونوا أعضاء أو لهم مناصب في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية. (مع التأكيد على صعوبة تحقيق ذلك من الناحية العملية)
- ٥- تنشئ المفوضية جهازها الإداري الخاضع لسلطتها المباشرة.
- ٦- يكون للمفوضية موازنة مالية مستقلة تخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
- ٧- يؤخذ رأيها في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.
- ٨- القانون يجب أن ينص على أن تكون ممارسة المفوضية لنشاطها على مراحل؛ من الناحية النوعية أو الجغرافية، على أن يكون لكل مرحلة مدة زمنية محددة.

تشكيل وهيكل المفوضية:

توصي اللجنة بتشكيل كفاء للمفوضية يتناسب مع أداء عملها واستقلاليتها. وتتشكل من الهيئات التالية:

- ١- رئيس المفوضية.
- ٢- مجلس المفوضية.
- ٣- الجهاز الإداري للمفوضية.